

القسم الخامس

لكي تكون السجون
أماكن آمنة

أهمية تنظيم الأمن والعقوبة والمحافظة على النظام

تُشكّل السجون جانباً من نظام العدالة الجنائية. وخلف الجدران والأسوار العالية تقوم مجموعة من البشر بعمل نيابة عن السلطة القضائية بحرمان مجموعة أخرى من البشر من حريتهم. وإذا أتيحت حرية الاختيار للمجموعة الثانية، أي السجناء، فإن الأغلبية الهائلة منها ستترك السجن. ولذلك يتعين على المجموعة الأولى من الناس، أي موظفو السجن، فرض قيود الأمن لمنع المجموعة الثانية من الحركة.

ويتسم بعض السجناء بالعنف ويشكلون خطراً على أنفسهم أو على الآخرين. وفي التحليل النهائي يستطيع موظفو السجن فرض السيطرة على السجناء بأساليب الإكراه. ولكن هذه الأساليب لا ينبغي أن تكون القاعدة العامة. وينطوي النظام على ما هو أكثر من السيطرة. فهو يفترض وجود مجموعة من القواعد واللوائح التي تحكم الحياة اليومية لهؤلاء الموجودين في السجن لكفالة قيام كل شخص - سواء من الموظفين أو السجناء أو الزوار - بعملهم دون خوف على سلامتهم الشخصية. ويتعين على موظفي السجن والسجناء التصرف في حدود هذه القواعد واللوائح. وينبغي للموظفين إثبات أنهم يقومون بواجباتهم بطريقة كريهة وإنسانية في حدود القانون. وإذا فعلوا ذلك فإن الأغلبية الكبرى من السجناء سوف تتصرف بطريقة إيجابية.

ومن حين لآخر قد يخرج بعض السجناء على قواعد السجن ولوائحها. وعندما يحدث ذلك فإنه من الضروري أن يوجد إجراء قانوني محدد بوضوح لتأديب ومعاقبة هؤلاء السجناء.

وينبغي أن يعطي موظفو السجن أولوية عالية لمساعدة السجناء على إعادة تأهيل أنفسهم.

ويمكن أن يوصف الأمن والتأديب والعقوبة بأنها الجانب الإكراهي في السجن نظراً لأن سلطة السجن هي التي تفرضها على السجناء. ومن المهم تنظيم هذا الجانب بموجب مبادئ ومعايير متفق عليها.

الهدف

هدف هذا القسم هو إثبات وجود ثلاثة عناصر أساسية لتكفل أن السجون أماكن آمنة:

الأمن: وهو الأساليب الأمنية الملائمة التي تحمي بها سلطات السجن الجمهور من خلال تنفيذ حكم المحكمة بجرمان بعض الأشخاص من حريتهم

النظام والسيطرة: ويعني ذلك حماية الموظفين والسجناء استناداً إلى أن السجون أماكن يسود فيها النظام والسيطرة وليست أماكن للفوضى والاضطراب.

التأديب والعقوبة: من وقت لآخر ينهار النظام ويتعين معاقبة الخروج على قواعد الانضباط.

الهدف

عندما تُرسل السلطات القضائية الأشخاص إلى السجن فإنه ينبغي لها أن تقتصر في ذلك على هؤلاء الرجال والنساء الذين ارتكبوا جرائم خطيرة تجعل السجن هو العقوبة المعقولة الوحيدة وعلى هؤلاء الذين يحتاج المجتمع إلى حمايتهم. وهدف هذا الفصل هو أن يوضح في هذا السياق أن موظفي السجن يضطلعون بمسؤولية واضحة لحماية الجمهور لكفالة عدم هروب السجناء من الحبس القانوني.

المبادئ الجوهرية

ينبغي عدم استعمال القوة، بما في ذلك استعمال الأسلحة النارية، لمنع الهروب إلا عندما تكون الأساليب الأقل تطرفاً غير كافية لمنع هذا الهروب. ويمكن استعمال القيود للاحتياط من الهرب أثناء النقل لفترة لا تزيد عما هو ضروري مطلقاً، شريطة إزالة هذه القيود عند مثول السجين أمام القاضي أو السلطة الإدارية أو لأسباب طبية. ولا تُستعمل أدوات التقييد مطلقاً كأسلوب من أساليب العقوبة. ولا تُستعمل السلاسل والأغلال الحديدية للتقييد.

الأساس في الصكوك الدولية

ينص المبدأ ٩ من المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على ما يلي:

يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين عدم استخدام أسلحة نارية ضد الأفراد إلا ... لمنع فرارهم، وذلك فقط عندما تكون الوسائل الأقل تطرفاً غير كافية لتحقيق هذه الأهداف. ...

وتنص القاعدة ٣٣ من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء على أنه:

لا يجوز أن تُستخدم أدوات تقييد الحرية، كالأغلال والسلاسل والأصفاد وثياب التكبيل كوسائل للعقاب. وبالإضافة إلى ذلك لا يجوز استخدام السلاسل أو الأصفاد كأدوات لتقييد الحرية. أما غير ذلك من أدوات تقييد الحرية فلا تُستخدم إلا في الظروف التالية:

(أ) كتدبير للاحتراز من هرب السجناء خلال نقله، شريطة أن تُفك بمجرد مثوله أمام سلطة قضائية أو إدارية؛

الآثار

يختلف مستوى الأمن اللازم حسب خطر الهرب الذي يمثله كل سجين على حدة. وقد يمثل بعض السجناء درجة عالية من الخطر على السلامة العامة في حالة هربهم. ويجب في حالة هؤلاء السجناء اتخاذ ما يلزم لكي يكون هروبهم صعباً للغاية إن

لم يكن مستحيلاً. ويتم حبس هؤلاء السجناء في سجون ذات احتياطات أمن عالية. وبعض السجناء لا يمثلون خطراً على السلامة العامة في حالة هربهم. وينبغي حبسهم في سجون باحتياطات أمن منخفضة.

ويندرج معظم السجناء بين هاتين الفئتين. ويمثل هربهم درجة محدودة من الخطر على الجمهور. ويتعين حبسهم في ظروف تتسم باحتياطات أمن متوسطة.

وإذا كان الأمن العام في أحد السجون من المستوى المتوسط ولكن يتعين أن يستقبل هذا السجن سجناء يمثل هربهم تهديداً خطيراً للجمهور فإن هؤلاء الأفراد يمكن أن يخضعوا لمتطلبات أمن خاصة. وقد تشمل هذه المتطلبات ما يلي:

- نوع مكان الإيواء الذي يتم حبسهم فيه؛
- الترتيبات المتخذة كلما انتقلوا داخل السجن أو عندما يتعين اصطحابهم إلى الخارج.

وينطوي مفهوم الأمن على ما هو أكثر بكثير من مجرد الحواجز المادية التي تعرقل الهرب. إذ يتوقف الأمن أيضاً على يقظة الموظفين الذين يتفاعلون مع السجناء فيعرفون ما يجري في السجن ويتأكدون من تحرك السجناء بطريقة إيجابية. ويوصف ذلك كثيراً بعبارة "الأمن النشط".

ومن المرجح أن جندياً في برج مراقبة على حافة السجن لن يشهد محاولة الهرب إلا عندما تبدأ. أما الجندي الذي يعمل عن كثب مع السجناء ويعرف ما يفعلون فسيكون أكثر إدراكاً لتهديدات محتملة للأمن قبل وقوعها.

والأمن النشط ليس مجرد منع السجناء من الهرب. فهو يعني أيضاً إقامة علاقات طيبة مع السجناء ومعرفة حالاتهم النفسية وطباعهم.

توصيات عملية



- ينبغي تقييم كل سجين من ناحية ما يلي:
 - درجة التهديد التي يمثلها للجمهور العام في حالة هربه؛
 - احتمالات محاولته الهرب؛
 - الموارد الخارجية التي يمكن أن يستدعيها لمساعدته على الهرب.
- ينبغي حبس السجناء بأقل مستوى ملائم من الأمن.
- ينبغي إفهام الموظفين أن الأمن لا يقتصر على مسائل الجدران والأسوار والمراقبة الإلكترونية.
- يتعزز الأمن عندما يعرف الموظفون السجناء الموجودين تحت إشرافهم ويختلطون بهم على أساس يومي.

موضوعات للمناقشة ?

ما هي العوامل الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند تحديد مستوى الأمن اللازم للسجين؟

يتمثل أحد عناصر الأمن في الأساليب المادية مثل الجدران والأسوار والقضبان والأبواب المغلقة بأقفال. وهناك عنصر آخر يوصف في كثير من الأحيان باسم الأمن النشط وهو يتحقق من تحرك موظفي السجن بين السجناء ومعرفتهم وتقييم الخطر الذي يمثلونه. ناقش الطريقة التي يمكن بها لكل عنصر أن يستكمل العنصر الآخر.

تنص الصكوك الدولية بوضوح على أن بعض أدوات التقييد لا ينبغي أن تُستعمل أبداً وأن يستعمل بعضها الآخر في بعض الظروف فقط بما في ذلك منع الهرب أثناء نقل السجن. ناقش الظروف التي يكون من الملائم فيها استعمال القيود لمنع الهرب.

كيف يمكن لموظفي السجن تعريف الجمهور بأن الخطر الكبير على السلامة العامة لا يأتي من كل السجناء وبأن هناك، على أي حال، أساليب لكفالة السلامة العامة أقل تقييداً من إقامة الحواجز المادية ولكنها لا تقل أهمية وفعالية؟

هناك اتجاه في كثير من نظم السجون إلى حبس السجناء بمستوى أمن أعلى من اللازم. ما هي الإجراءات التي يمكن وضعها لكفالة عدم حدوث ذلك؟

دراسات الحالة

٢٠١٨

١- دخلت السجن فوراً المجموعة التالية من السجناء. اجث مستوى الأمن المطلوب لكل منهم:

- رجل قتل جاره وهو في حالة سكر وحكم عليه بالسجن مدى الحياة. وله سوابق إجرامية في سجله.
- سرق متزلاً لينفق على المخدرات التي يدمنها. وقد حكم عليه بالسجن لمدة أربع سنوات وهذه هي جريمته الثامنة.
- رجل اختلس مبلغاً كبيراً من المال من شركة وكان عضواً في عصاة دولية. وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات.

اذكر مبررات قرارك استناداً إلى الصكوك الدولية.

٢- أبلغك أحد صغار الموظفين أنه سمع اثنين من السجناء يناقشان إمكانية الهرب. ومن المنتظر أن يتم الإفراج عن أحدهما بعد بضعة أيام. أما الآخر فهو سجين تحت احتياطات أمن عالية وله صلات بأشخاص أقوياء خارج السجن. ومن المتوقع أن يستقبل زوجته التي ستأتي لزيارته بعد بضعة أيام. كيف يمكن أن تتصرف سلطات السجن؟

٣- أنت مسؤول عن وحدة احتياطات الأمن العالية التي تضم عدداً من السجناء الذين يجب منع هربهم بأي ثمن بسبب ما يمثلونه من خطر على السلامة العامة. ويطيع هؤلاء السجناء قواعد السجن عموماً ولا يمثلون خطراً على النظام الداخلي. ولكنهم جميعاً يتسمون بقوة الشخصية. ويفضل صغار الموظفين تركهم في حالهم داخل الوحدة مع الاعتماد على الأساليب المادية لمنع هربهم. وهم يريدون مراقبة السجناء عن بُعد. كيف يمكنك إقناع هؤلاء الموظفين بأن الأمن سيكون أفضل حالاً لو أنهم تحركوا بين السجناء على أساس منتظم لمعرفة كاشخاص؟ كيف يمكنك أن تضع ضمانات تكفل أن السجناء لن يفرضوا شخصياتهم ورغباتهم على الموظفين؟

الفصل ١٦ - النظام والسيطرة

الهدف

تقع على سلطات السجون مسؤولية كفاءة السلامة الجسدية للسجناء والموظفين والزوار. ويعني ذلك أن السجون ينبغي أن تكون أماكن يسود فيها النظام. وهدف هذا الفصل هو أن يبرز أن النظام يعني ما هو أكثر من مجرد السيطرة وأن الأساليب الإيجابية هي أفضل الطرق لتحقيقه.

المبادئ الجوهرية

ينبغي أن تكون السجون بيئة آمنة لكل من يعيش ويعمل فيها، أي للسجناء والموظفين والزوار. لا ينبغي أن يخشى أحد في السجن على سلامته الجسدية. لا تُستعمل السلاسل والأصفاد كأدوات للتقييد. يتم إقامة الانضباط والأمن بحزم ولكن بدون تقييد يزيد عن الحد الضروري لسلامة الحبس وتنظيم الحياة في مجتمع السجن.

الأساس في الصكوك الدولية

تتصل المادتان ١ و ١٦ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، اللتان وردت مناقشتهم في الفصل ٣ من هذا الدليل، في حالة إساءة موظفي السجن استعمال أدوات التقييد وغيرها من أساليب السيطرة.

وتنص القاعدة ٢٧ من القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء على ما يلي:

يؤخذ بالحزم في المحافظة على الانضباط والنظام، ولكن دون أن يفرض من القيود أكثر مما هو ضروري لكفالة الأمن وحسن انتظام الحياة المجتمعية.

وتنص القواعد النموذجية الدنيا أيضا على ما يلي:

٣٣- لا يجوز أن تُستخدم أدوات تقييد الحرية، كالأغلال والسلاسل والأصفاد وثياب التكبيل كوسائل للعقاب. وبالإضافة إلى ذلك لا يجوز استخدام السلاسل أو الأصفاد كأدوات لتقييد الحرية. أما غير ذلك من أدوات تقييد الحرية فلا تُستخدم إلا في الظروف التالية:

...

(ب) لأسباب طبية، بناءً على توجيه الطبيب؛

(ج) بأمر من المدير، إذا أخفقت الوسائل الأخرى في كبح جماح السجنين لمنع من إلحاق الأذى بنفسه أو غيره أو من تسبب خسائر مادية. وعلى المدير في مثل هذه الحالة أن يتشاور فوراً مع الطبيب وأن يبلغ الأمر إلى السلطة الإدارية الأعلى.

٣٤ - الإدارة المركزية للسجون هي التي يجب أن تحدّد نماذج أدوات تقييد الحرية وطريقة استخدامها. ولا يجوز استخدامها أيضاً لمدة أطول من المدة الضرورية كل الضرورة.

الآثار

من المرجح أن يشعر الرجال والنساء الذين يخرقون القانون، أو يُتهمون بخرقه، بالخوف وبأنهم مهددون شخصياً بدخول السجن إلى جانب غيرهم من الأشخاص المتهمين بخرق القانون.

ويجب إقامة توازن بين التشجيع الإيجابي من ناحية والانضباط من ناحية أخرى. والأغلبية العظمى من السجناء يستجيبون بطريقة إيجابية لمعاملتهم بطريقة كريمة وإنسانية.

والسجون أماكن للمعيشة. ويمكن أن تقوم فيها بيئة تخلو من التوتر مع التأكد في الوقت نفسه من عدم التضحية بالأمن والنظام.

ويدرك موظف السجن المتمرس أن السيطرة الإكراهية لا تكفي لكفالة النظام.

وينبغي لسطات السجن ألا تضع أي سجين في موقف يسمح له بأن يفرض الانضباط على السجناء الآخرين.

توصيات عملية

- إذا تم شغل وقت السجناء وسمح لهم بفرصة قضاء وقتهم بطريقة إيجابية فإنهم يستجيبون للقواعد واللوائح المعقولة والمبررة اللازمة في أي مجموعة كبيرة من الناس من أجل كفالة الحفاظ على النظام.
- وينبغي إقامة توازن حساس بين تشجيع السجناء على تحمل المسؤولية عن أفعالهم كل على حدة وكمجموعة، من ناحية، ومن ناحية أخرى كفالة عدم وضع سجناء أفراد في مركز يسمح لهم بالسلطة على الآخرين. وينبغي ألا يُستخدم السجناء لتعويض النقص في الموظفين.
- وتنصح اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة بأن أفضل ضمان لعدم إساءة معاملة السجناء هو وجود جهاز من الموظفين المدربين جيداً والمحترفين تماماً ويتمتعون بمهارات للتعامل مع الآخرين بحيث يستطيعون القيام بواجباتهم بنجاح دون اللجوء إلى سوء المعاملة.
- وينبغي تدريب الموظفين على أساليب السيطرة والتهديئة. وتقول اللجنة الأوروبية إن هذه الأساليب تعزز ثقة الموظفين وتمكنهم من اختيار أفضل الردود عند مواجهة حالات عسيرة والقيام بدور هام في تقليل خطر إلحاق الأذى بالسجناء.

موضوعات للمناقشة

الاختيار الذي تواجهه إدارة السجن ليس بين الصرامة المفرطة والتحرر المفرط. فالمطلوب هو الاتساق في تطبيق القواعد واللوائح. والتأكد الناجم عن هذا الاتساق أمر هام للموظفين والسجناء على السواء. ناقش أفضل الطرق لكي يحقق الموظفون الاتساق في إدارة السجناء.

يستجيب معظم السجناء للتوجيهات الواضحة من الموظفين. وينشأ الفراغ عندما يخفق الموظفون في الهيمنة على السجن. وعندئذ سيملاً هذا الفراغ أقوى السجناء. وسيكون ذلك أمراً سيئاً لمعظم السجناء. اجث الطريقة التي يمكن بها للموظفين تكوين بيئة لا يواجه فيها معظم السجناء التخويف من أقلية تريد السيطرة عليهم.

قد يستحيل القضاء على المضايقات والتحرش في إطار بيئة الإكراه في السجن. ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لتخفيض المضايقات والتحرش وكفالة أن تكون السجون أماكن آمنة للسجناء والموظفين؟

يعرف المتمرسون من موظفي السجون أن السجناء يستجيبون للتعليمات الحازمة والمتسقة. ناقش كيف يمكن للموظفين المتمرسين طمأنة صغار الموظفين إلى إمكانية التفاعل الإيجابي مع السجناء والحفاظ مع ذلك على الانضباط.

يشعر الموظفون أحياناً بالتهديد والرغبة من السجناء أثناء قيامهم بعملهم. وإذا كان الأمر كذلك فإن الموظفين أنفسهم قد يعتنقون موقفاً استبدادياً ويلجأون إلى أساليب التأديب غير الضرورية. كيف يمكن تشجيع الموظفين ليفهموا أن هذا الأسلوب قد يؤدي إلى نتائج عكسية؟

تعلن القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء أنه لا ينبغي استخدام أي سجين في عمل ينطوي على صفة تأديبية (الفقرة (١) من القاعدة ٢٨). وعندما يكون هناك نقص في الموظفين فقد يظهر اتجاه إلى استعمال السجناء ذوي السلوك الطيب لكفالة احترام السجناء الآخرين لقواعد السجن. ناقش كيف يمكن القيام بذلك دون خرق الصكوك الدولية.

تمثل إحدى الطرق لكفالة عدم استعمال أدوات التقييد مثل قيود الأيدي وسترات التكبيل استعمالاً غير صحيح من جانب صغار الموظفين في إبقاء هذه الأدوات في مكان مركزي لا يدخله سوى كبار الموظفين. ناقش أفضل الطرق لتحقيق ذلك.

دراسات الحالة

١- تم تكليفك منذ وقت قصير للإشراف على إحدى وحدات السجن. وحتى الآن كانت هذه الوحدة تدار بطريقة قمعية جداً. ومن الواضح أن السجناء يطيعون القواعد لا لسبب إلا خوفاً من عواقب العصيان. ويظن صغار الموظفين أن النظام لا يمكن فرضه إلا بالإكراه وهم يخافون أن يؤدي أي شيء آخر إلى الاضطراب. ومهمتك هي خلق بيئة يمكن فيها أن يطيع السجناء القواعد لأن ذلك من مصلحتهم ويشعر فيها الموظفون بالثقة الكافية لإعطاء السجناء قدراً معقولاً من المسؤولية الشخصية. كيف يمكن القيام بذلك؟

٢- يتسم النظام في السجن بالاسترخاء ولكنه ليس متسيباً. ويُسمح للسجناء بحرية الحركة في حدود معروفة. ويتم تشجيع السجناء على شغل وقتهم. ويعاملهم الموظفون باحترام. والأغلبية الكبرى من السجناء تستجيب بطريقة إيجابية. وهناك سجينان أو ثلاثة يستغلون هذا الوضع. فهم يتحرشون بالسجناء الآخرين ويستفزون الموظفين باستمرار. ويريد بعض الموظفين أن يرد على ذلك باتخاذ إجراءات صارمة ضد جميع السجناء وممارسة سيطرة أكثر تشدداً على الجميع. ويشعر موظفون آخرون أن ذلك سيثير عداوة الأغلبية الكبرى من السجناء الذين يتصرفون بطريقة حسنة. ماذا يجب أن نفعل في هذه الحالة، مع مراعاة الصكوك الدولية؟

٣- يتصرف أحد السجناء في العادة تصرفاً حسناً ولكنه فجأة يتحول إلى حالة هياج شديد. ومن الواضح أنه يمثل خطراً على نفسه وعلى السجناء الآخرين وعلى أي موظف يحاول الاقتراب منه. ما هي الخطوات التي ينبغي اتخاذها قبل البت في استعمال أدوات التقييد، مع مراعاة الصكوك الدولية ذات الصلة؟

الفصل ١٧ - الانضباط والعقوبة

الهدف

يحدث من حين لآخر أن يرفض بعض السجناء احترام قواعد السجن المشروعة. وعندما يحدث ذلك فإنه يتعين أن يوجد إجراء تأديبي رسمي لإثبات الذنب وفرض العقوبة الملائمة. وهدف هذا الفصل أن يؤكد أن هذا الإجراء ينبغي أن يحترم مبادئ العدالة الطبيعية.

المبادئ الجوهرية

يجب النص على جميع الجرائم الخاضعة للتأديب والعقوبات في القانون أو في لوائح قانونية منشورة.

لا يعاقب أي سجين قبل إبلاغه بالمخالفة المتهم بها وقبل إعطائه فرصة تقديم دفاع صحيح.

لا يُستخدم أي سجين في عمل له صفة تأديبية.

يتعين حظر كل العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة حظراً كاملاً، بما في ذلك العقوبة الجسدية أو وضع السجن في زنزانة مظلمة.

لا توقع أبداً عقوبة الحبس في مكان ضيق أو تخفيض الغذاء إلا إذا شهد الطبيب بأن السجن يستطيع تحمل هذه العقوبة.

لا تُستخدم أبداً أدوات التقييد مثل أغلال الأيدي والسلاسل والقيود الحديدية وسترات التكبيل على سبيل العقوبة.

يكون للسجناء الذين يخضعون لإجراء تأديبي الحق في الطعن أمام سلطة أعلى.

الأساس في الصكوك الدولية

تتطلب القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ما يلي:

٢٨- (١) لا يجوز أن يستخدم أي سجين في خدمة المؤسسة في عمل ينطوي

على صفة تأديبية.

...

٢٩- تحدد النقاط التالية، دائماً، إما بالقانون وإما بنظام تضعه السلطة

الإدارية المختصة:

(أ) السلوك الذي يشكل مخالفة تأديبية؛

(ب) أنواع ومدة العقوبات التأديبية التي يمكن فرضها؛

(ج) السلطة المختصة بتقدير إنزال هذه العقوبات.

٣٠- (١) لا يُعاقب أي سجين إلا وفقاً لأحكام القانون أو النظام المذكورين، ولا يجوز أبداً أن يُعاقب مرتين على المخالفة الواحدة.

(٢) لا يُعاقب أي سجين إلا بعد إعلامه بالمخالفة وإعطائه فرصة فعلية لعرض دفاعه. وعلى السلطة المختصة أن تقوم بدراسة مستفيضة للحالة.

(٣) يُسمح للسجين، حين يكون ذلك ضرورياً وممكناً، بعرض دفاعه عن طريق مترجم.

٣١- العقوبة الجسدية والعقوبة بالوضع في زنزانة مظلمة، وأية عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، محظورة كلية كعقوبات تأديبية.

٣٢- (١) لا يجوز في أي حين أن يُعاقب السجين بالحبس المنفرد أو بتخفيض الطعام الذي يُعطى له إلا بعد أن يكون الطبيب قد فحصه وشهد خطأً بأنه قادر على تحمّل مثل هذه العقوبة.

(٢) ينطبق الأمر نفسه على أية عقوبة أخرى يُحتمل أن تلحق الأذى بصحة السجين الجسدية أو العقلية. ولا يجوز في أي حال أن تتعارض هذه العقوبات مع المبدأ المقرر في القاعدة ٣١ أو أن تخرج عنه.

(٣) على الطبيب أن يقوم يومياً بزيارة السجناء الخاضعين لمثل هذه العقوبات وأن يشير على المدير بوقف العقوبة أو تغييرها إذا رأى ذلك ضرورياً لأسباب تتعلق بالصحة الجسدية أو العقلية.

٣٣- لا يجوز أن تُستخدم أدوات تقييد الحرية، كالأغلال والسلاسل والأصفاد وثياب التكبيل كوسائل للعقاب. ...

وتنص الفقرة ٢ من المبدأ ٣٠ من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن على أن يكون للشخص المحتجز أو المسجون الذي يخضع لإجراء تأديبي الحق في:

رفع هذا الإجراء إلى سلطات أعلى لمراجعته.

ويؤكد المبدأ ٣ من مبادئ آداب مهنة الطب المتعلقة بدور الموظفين الصحيين، ولا سيما الأطباء، في حماية المسجونين والمحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على ضرورة محافظة الأطباء على استقلالهم في مسائل العقوبة:

يمثل مخالفة لآداب مهنة الطب أن يتورط الموظفون الصحيون، ولا سيما الأطباء، في أية علاقة مهنية مع السجناء أو المحتجزين، لا يكون القصد منها مجرد تقييم أو حماية أو تحسين الصحة البدنية أو العقلية للسجين أو المحتجز.

ويشير المبدأ ٧ من المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء إلى استعمال الحبس الانفرادي كعقوبة:

يُضطلعُ بجهودٍ لإلغاء عقوبة الحبس الانفرادي أو للحد من استخدامها وتشجيع تلك الجهود.

وتفرض الفقرة ٣ من المادة ٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تقييداً آخر على نوع العقوبة التي يمكن فرضها:

(أ) لا يجوز إكراه أحد على السخرة أو العمل الإلزامي؛

(ب) لا يجوز تأويل الفقرة ٣ (أ) على نحو يجعلها، في البلدان التي تجيز المعاقبة على بعض الجرائم بالسجن مع الأشغال الشاقة، تمنع تنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة المحكوم بها من قِبَل محكمة مختصة؛

(ج) لأغراض هذه الفقرة، لا يشمل تعبير "السخرة أو العمل الإلزامي":

١٠ الأعمال والخدمات غير المقصودة بالفقرة الفرعية (ب) والتي تُفرض عادة على الشخص المعتقل نتيجة قرار قضائي أو قانوني أو الذي صدر بحقه مثل هذا القرار ثم أُفرج عنه بصورة مشروطة؛

الآثار

من المهم تعريف السجناء بكل القواعد واللوائح التي تؤثر عليهم في السجن. وإذا حرق أحد السجناء نظام السجن فإنه ينبغي التحقيق في حالته بموجب مجموعة من الإجراءات المعلنة مسبقاً. وعندما يثبت ذنب السجين يجوز إخضاعه لمجموعة من العقوبات المحددة في مجموعة الإجراءات نفسها.

ويجب تطبيق مبدأ العدالة الطبيعية على الإجراءات التأديبية في بيئة السجن. وتشمل هذه المبادئ الحق في معرفة التهمة التي يواجهها السجين ومعرفة الشخص الذي يوجه إليه التهمة كي يقدم دفاعه ويسأل الشهود.

ومسألة اشتراك الأطباء في الشهادة بأن السجين قادر على تحمل العقوبة مسألة حساسة. فالعلاقة الأولية مع أي سجين هي علاقة الطبيب بالمريض. ولا ينبغي أن يؤدي الأطباء دوراً يمكن تفسيره بأنه يمثل اتخاذ موقف في فرض العقوبة.

توصيات عملية

- ينبغي أن تُنشر في كل سجن أو مكان احتجاز قائمة بالأفعال التي تشكل حرقاً للنظام. وينبغي أن يتمكن جميع السجناء من الاطلاع على هذه القائمة.
- من المهم أن يوضع نظام العقوبة في السجون في شكل رسمي وأن يكون مفهوماً للموظفين والسجناء على السواء. وينبغي أن يتضمن هذا النظام عادة كل عنصر من العناصر التالية:
- ينبغي أن يستمع رئيس السجن إلى القضية في حضور السجين والموظف الذي يوجه التهمة.
- ينبغي إبلاغ السجين مسبقاً بالتهمة الموجهة إليه.

- ينبغي إعطاء السجن الوقت اللازم لإعداد دفاعه وإعطائه فرصة لتقديم دفاعه في الجلسة.
- ينبغي أن يُسمح للسجين بتوجيه أسئلة للموظف الذي يقوم بعرض القضية وأن يُسمح له باستدعاء شهود.
- في القضايا المعقدة ينبغي السماح للسجين بتوكيل ممثل قانوني.
- ينبغي إعطاء السجن الحق في الاستئناف أمام سلطة أعلى.
- لا ينبغي السماح للموظفين بممارسة أي شكل من أشكال العقوبة غير الرسمية.

موضوعات للمناقشة ?

ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها لكفالة تعريف جميع السجناء، حتى ولو كانوا موجودين في السجن لفترة قصيرة، بالإجراءات التأديبية في السجن؟

في الظروف القصوى قد يرفض سجين متهم بجريمة حضور جلسة التأديب. ويود مدير السجن الذي تُعرض عليه القضية أن يسمح للسجين بتقديم دفاعه. ولكن السجن يرفض المثول أمامه. ماذا يفعل المدير؟

دراسة الحالة

مع مراعاة الصكوك الدولية عليك إعداد وتقديم تمثيلية وتصوّر سجيناً أتم بحرق النظام ويجري فيها اللجوء إلى الإجراءات التأديبية. وتتضمن التمثيلية أدوار الموظف الذي يقوم بالحكم في الموضوع والسجين والموظف الذي يوجه الاتهام وأي شهود سيتم استدعاؤهم. ويمكن أن يشمل أحد التصورات تمثيلية يتهم فيها السجناء بمحاولة تهريب مخدرات إلى السجن أثناء استقباله أحد الزائرين. ويقول الموظف إنه رأى بوضوح السجناء يأخذ المخدرات من زائره ويضعها في فمه. ولكن لا يوجد أثر للمخدرات. ويطلب السجناء استدعاء زائره ليكون شاهداً. وبسبب خطورة التهمة يطلب السجناء حضور ممثل قانوني عنه. والمدير مهتم بمسألة استعمال المخدرات في سجنه. ويرغب المدير أن يؤيد الموظف في هذا الموقف العسير ولكن يتعين عليه مراعاة العدالة الطبيعية.